



أثر الشفافية في القطاع العام على إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2003 – 2018)

The Effect Of Transparency In The Public Sector On Attracting Foreign Direct Investment During The Period (2003-2018)

أحمد سريدي¹ ، حمزة ضويفي²

1 - المركز الجامعي تيسمسيلت، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،
قسم العلوم المالية والمحاسبية، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية
الكلية، الشلف، الجزائر، saridiahmed@gmail.com

2 - المركز الجامعي تيسمسيلت، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،
قسم العلوم المالية والمحاسبية، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، تيسمسيلت،
الجزائر hamzadhoui@gmail.com

تاريخ القبول: 2021/01/22

تاريخ الاستلام: 2020/05/10

ملخص:

تناولت الدراسة العلاقة الدينامكية والسببية لأثر الشفافية في القطاع العام على إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال تحليل بيانات (Penal)، باستخدام برنامج Eviews10، وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية موجبة في اتجاه واحد من الشفافية في القطاع العام نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما أظهره كذلك معامل الارتباط الذي بلغ 52.5 %، كما بينت الدراسة الدينامكية لنموذج (var) ونتائج تحليل التباين أن إستجابة معدل الإستثمار الأجنبي لصددمات الشفافية في القطاع العام له أثار إيجابية في المدى القصير والمتوسط وحتى الطويل.

الكلمات الدالة:

الشفافية في القطاع العام، الإستثمار الأجنبي المباشر، بيانات البنال، نموذج شعاع الإنحدار الذاتي.

Abstract:

The study examined the dynamic and causal relationship of the effect of transparency in the public sector on attracting foreign direct investment polarization through penal data analysis, using the Eviews10.

The study concluded that there is a positive causal relationship in one direction of transparency in the public sector toward foreign direct investment, which was also shown by the 52.5% correlation coefficient. The dynamic study of the VAR model and the variance decomposition results also showed that the response of the foreign investment rate to transparency shocks in the public sector has positive effects in the short, medium and even long term.

Key words:

Transparency in the public sector, foreign direct investment, Penal data, Autonomous Beam Model.

1. - مقدمة

لطالما جذبت مسألة الإستثمار الأجنبي المباشر إهتمام العديد من الفواعل وذوي الشأن والعلاقة من باحثين إقتصاديين وأكاديميين وحكومات ومنظمات دولية، حيث ساهمت هذه الفواعل بدرجة كبيرة في الكشف عن العوامل التي تجذب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال دراسة عدة عوامل إقتصادية مثل حجم السوق، والمهارات والبنى التحتية، وتحرير الأسواق والإنفتاح على العام الخارجي، وإلى جانب هذا برزت الشفافية بوصفها عنصراً بالغ الأهمية في واقع يتجه نحو تزايد التنافسية الدولية في خلق وتهيئة مناخ إستثماري ملائم يكون قادر على إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، و يتماشى مع متطلبات الشركات المتعددة الجنسيات وأهدافها، إذ بدأ الإهتمام يتمحور حول الأطر الشفافة الرامية لتحسين مناخ الإستثمار والأعمال وتعزيز سيادة القانون وإحترام حقوق الملكية، ومحاربة الفساد، حيث تعد أكثر العوامل تأثيراً في قرارات المستثمرين الأجانب في ظل إحتدام التنافس على إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشرة بين دول العالم سيما من طرف إقتصاديات الدول النامية لما لها من أهمية بالغة في عملية تسريع النمو وتطوير الاقتصاد وتنمية البنية التحتية وتوفير فرص العمل للقوى العاملة الوطنية إلى جانب نقل التكنولوجيا والتقنيات الجديدة والمهارات والخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية.

من هذا المنطلق أدركت الدول النامية فوائد جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبح خيار إستراتيجي ضمن أهداف السياسات الإقتصادية لدول المنطقة على إختلاف مستوياتها الإقتصادية ولتحقيق أهدافها عكفت على تهيئة وتحسين مناخها الإستثماري من خلال إصدار قوانين الإستثمار المتزايدة الحوافز وقيامها بالعديد من الإصلاحات التشريعية والإقتصادية، لكن تبقى هذه الجهود غير كافية لإعداد بيئة مؤسسية يتمكن فيها المستثمرون الأجانب من القيام بأعمالهم بشكل سلس دون أية مخاطر أو عراقيل ما حذا بنا إلى دراسة أثر الشفافية في القطاع على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ستة بلدان (الإمارات العربية المتحدة، السعودية، تونس، الجزائر، مصر، تركيا) خلال الفترة 2003 إلى 2018، وذلك بإستعمال برنامج Eviews10 وتحليل بيانات البائل.

1.1. -الإشكالية:

ما مدى أثر الالتزام بتطبيق الشفافية في القطاع العام على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر؟

2.1. - فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، ومعرفة العلاقة بين الشفافية في القطاع العام وعملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الأولى H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية في القطاع العام وعملية إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عينة الدراسة.

الفرضية الثانية H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية في القطاع العام وعملية إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في دول عينة الدراسة.

3.1. - أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهمية الشفافية في القطاع العام على عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بإعتباره من أهم المؤشرات الاقتصادية نظراً لدورها الإيجابي في خلق مناخ إستثماري فعال في جذب

المستثمرين الأجانب لإقامة مشاريعهم في الدول النامية وزيادة النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة المشاريع الاستثمارية.

4.1. - منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث وتحقيقاً لأهدافه تم إتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري، وذلك بالتطرق إلى المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة، كما إعتدنا في ذلك على بيانات البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية، وتم معالجة البيانات المتحصل عليها باستعمال برنامج Eviews10، كأداة لتبويب وتحليل المعلومات، وتقدير نماذج الدراسة واختبارها، كما تم الإعتماد على المنهج الإستنباطي لمحاولة الربط بين الجوانب المختلفة لمتغيرات الدراسة وإستنتاج العلاقة القائمة بين الإلتزام بتطبيق قواعد الشفافية في القطاع العام وأثرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. - الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات التي تناولت إستقطاب الإستثمارات الأجنبي المباشر نجد:

1.2. - أثر البنية التحتية على الإستثمار الأجنبي المباشر: حالة باكستان سنة 2011: هدفت الدراسة إلى الكشف عن تأثير البنية التحتية على الاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان خلال الفترة الممتدة من سنة 1975 إلى سنة 2008، وكان ذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية، وبتطبيق إختبار منهج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، حيث خلصت الدراسة وتوصلت إلى أنه يوجد أثر إيجابي كبير على المدى القصير والطويل للبنية التحتية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى دولة باكستان، حيث أنه على المدى القصير تؤدي زيادة البنية التحتية بنسبة 1 % إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1.03% وعلى المدى الطويل تؤدي زيادة البنية التحتية بنسبة 1% إلى زيادة وتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1.31%.

(Ch.Abdul Rehman, Muhammad, Hassan Mobeen, Muhammad Akram, 2011)

2.2. - تأثير شفافية القطاعين العام والخاص على الاستثمار الأجنبي

المباشر في البلدان النامية سنة 2009، حيث تناولت الدراسة ما إذا كانت الشفافية في القطاع العام والقطاع الخاص مهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، بعد السيطرة على متغيرات الاقتصاد الكلي

القياسية، وخلصت الدراسة أن الشفافية في القطاعين العام والخاص لها تأثير كبير وإيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى البلدان النامية وتكون أكبر في القطاع الخاص منها على القطاع العام، كون المستثمرون الأجانب يحتاجون إلى معلومات كافية عن الوضع الاقتصادي للدولة و المعلومات المالية للمؤسسات والإفصاح عن الحوكمة، و هو أحد المحددات الهامة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل لتطوير البلدان النامية. (Belay Seyoum & Terrell G. Manyak, 2009)

3.2 - تأثير الفساد والشفافية على الإستثمار الأجنبي المباشر: تحليلات تجريبية سنة 2003، تناولت الدراسة تأثيرات الفساد والشفافية على مستوى الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك بالاستناد إلى بيانات مقطعية لـ 40 دولة على مدى 7 سنوات، وخلصت الدراسة أن وجود فساد مرتفع وشفافية منخفضة يعيقان بشكل كبير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المضيفة، وذلك لأنه من الصعب على المستثمر الحد من الشفافية المنخفضة والفساد العالي، وتصبح تشكل مخاطر كبيرة له لا يمكن تنويعها وتجنبها عن طريق السوق، حيث أنه في البلدان الأكثر شفافية يكون المستثمرون أكثر قدرة على تقييم السياسات واللوائح الحكومية، و يكونون أمام وضع يسمح باتخاذ قرارات إستثمارية عقلانية وعلى العكس من ذلك في البلدان الأقل شفافية يكون المستثمرون عرضة لمخاطر غير متوقعة نابعة عن السياسات الاقتصادية الغير المستقرة والفساد. (John H. Zhao & Seung H. Kim & Jianjun Du, 2003)

4.2 - أثر الشفافية على الإستثمار الأجنبي المباشر سنة 2002، هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الشفافية وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث أظهرت الدراسة أن العلاقة بينهما قوية وأي تحسن في تصنيف دولة ما ببضع نقاط فقط من شأنه أن يحسن بشكل كبير من جاذبية الدولة للمستثمرين الأجانب، ويمكن أن تتوقع دولة ما في المتوسط زيادة بنسبة 40% في الاستثمار الأجنبي المباشر ناتج عن زيادة نقطة واحدة في ترتيب الشفافية الدولي، وأن الشفافية المنخفضة تؤخر إلى حد كبير من مقدار الاستثمار الأجنبي المباشر الذي قد تتوقعه دولة ما، وأن الدول التي تتخذ خطوات لزيادة درجة الشفافية في سياساتها ومؤسساتها ستزيد مستويات الاستثمار الأجنبي

فيها مما يؤدي إلى زيادة الموارد وتسريع النمو وتحقيق الكفاءة الاقتصادية للدولة. (Zdenek Drbek & Payne, 2002).

3. - مفاهيم أساسية للشفافية ومضامينها:

1.3. - مفهوم الشفافية: الشفافية هي إحدى المصطلحات الحديثة التي استخدمتها الجهات المعنية بمكافحة الفساد في العالم معبرة عن ضرورة إطلاع الجمهور على منهج السياسات العامة وكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين عليها من رؤساء دول وحكومات ووزراء وكافة المعنيين في مؤسسات الدولة بغية الحد من السياسات غير المعلنة التي تتسم بالغموض وعدم مشاركة الجمهور فيها بشكل واضح، حيث يرى خبراء صندوق النقد الدولي أن الشفافية هي الانفتاح على الجمهور فيما يتعلق بهيكل ووظائف القطاع الحكومي ونوايا السياسة الاقتصادية وحسابات القطاع العام التي من شأنها تعزيز المسائلة وتثبيت المصادقية وحشد تأييد قوى السياسات الاقتصادية من جانب الجمهور الذي سيكون على علم تام بمجريات الأمور (فاطمة الزهراء خبازي، 2014)، أما هيئة الأمم المتحدة عرفت الشفافية بأنها حرية تدفق المعلومات معرفة بأوسع مفاهيمها، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة وإكتشاف الأخطاء في وقت مناسب (صلاح محمد الغزالي، 2010)

2.3. - مرتكزات قيام الشفافية لمحاربة الفساد: أشارت الدراسات في هذا المجال إلى عدد من الركائز المهمة للشفافية نذكرها كما يلي:

1.2.3. - المساءلة والمحاسبية: وتعني حق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العمومية حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تحديد القانون لمهامهم، وهو ما يشكل أساسا لاستمرار إكتسابهم للشرعية والدعم من الشعب (فتيحة حيمر، 2017).

2.2.3. - الديمقراطية: تقوم الأنظمة الديمقراطية على مبدأ الحرية والمساواة والتعددية السياسية والتداول على السلطة وإحترام حقوق الإنسان، وهي بذلك توفر المجال الخصب لممارسة الشفافية (فتيحة حيمر، 2017)، لأن أجواء الديمقراطية تعني إحترام العاملين في المنظمات على إختلافهم مما يؤدي

إلى تكريس التفاعل والمشاركة الفعالة والمستمرة في مجتمع المنظمة (أسيل هادي محمود ، 2008).

3.2.3. - النزاهة: هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل (يامة إبراهيم، و عوماري عائشة: 2018)، حفاظا على صورة الهيكل الذي ينتمي إليه العون لدى العموم وحق المواطنين في الحصول المعلومات اللازمة عن أعمال الهياكل العمومية (وزارة الصناعة، 2014).

4.2.3. - الثقة والتمكين: يتعلق موضوع الثقة التنظيمية بمجموعة من المتغيرات التنظيمية التي بدورها تؤثر على أداء و نجاح المنظمة وقدرتها على تحقيق أهدافها بفاعلية، وهناك مصدران رئيسيان لبناء الثقة في المنظمة الأول متعلق بفاعلية الاتصال، أما الثاني فيتعلق بدرجة مهارة المنظمة في التعامل مع التغيرات المتعلقة بالاندماج والتعامل مع المنظمات الأخرى، والإدارة العليا هي الراعية الحقيقية للثقة في المنظمة (يسرى الحسنات، 2013).

1.3. - الترابط بين الشفافية والفساد: قبل التطرق إلى علاقة الشفافية بالفساد نعطي مفهوما للفساد حيث تعرفه منظمة الشفافية الدولية الفساد أنه إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة، حيث يعتبر الفساد من العوامل التي لها آثاره مدمرة على تقويض حقوق الملكية، وإضعاف سيادة القانون، وتقيد نمو القطاع الخاص، وإستبعاد حوافز الإستثمار، وشل القرارات المؤسسية، وإعاقة التنمية الاقتصادية (جون سوليفان، ب ت)).

وعلاقة الشفافية بالفساد هي أن غياب الشفافية تعتبر أحد الأسباب الكامنة وراء إرتفاع مستويات الفساد، فمن السهل على سلوك الفساد أن يترعرع ويدوم في الأنظمة التي تفتقر إلى الشفافية، مما يتيح تورية الفساد والتستر عليه من خلال رفض توفير المعلومات الضرورية في المجتمع، مما يؤدي إلى زعزعة الإستقرار الإقتصادي والسياسي و الإجتماعي، والصورة التي يمكن نقلها عن الآثار المترتبة على تدني مستوى الشفافية وقصور معاييرها يمكن تمثيلها بالآتي:

• إن غياب معايير الشفافية عن مجتمع الأعمال يمثل أكبر التحديات التي تهدد مسيرة أي إقتصاد، وذلك لأن غياب معايير الشفافية ينتج عنه نتائج سلبية كثيرة من أهمها إستشراء ظاهرة الفساد التي تؤدي بدورها إلى انخفاض معدلات التنمية.

• إن غياب الشفافية والمساءلة يؤدي إلى وجود بيئة عمل تزداد فيها فرص استخدام المسؤولين للمقدرات العامة لمصالح شخصية كما يؤدي إلى شخصنة المنظمات حيث أن اسمها يعرف باسم مديرها أو احتكار إدارتها في يد واحدة، فضلا عن غياب عمليات التوثيق الممنهجة داخل هذه المنظمات مما يعوق الشفافية إذا ما رغبت المنظمة في تطبيقها، (برسولي فوزية، جوبرمحمد، 2018) وتنطوي زيادة الشفافية في المجتمع على آثار إيجابية بالنسبة للإقتصاد الوطني يمكن حصرها في النقاط التالية :

تحقيق الانضباط المالي والسيطرة على الإنفاق وتخفيض تكاليف المشروعات
زيادة كفاءة الاقتصاد وحماية المستثمرين وتوفير الثقة في السوق لان تقديرات
المستثمرين للمخاطر تتأثر بمدى وفرة ودقة المعلومات في البيئة الاقتصادية؛
- زيادة جاذبية المناخ الاستثماري حيث يحتاج المستثمر إلى التأكد من أن
النظام القانوني والقضائي سوف يحمي حقوقه خلال فترة معقولة وبتكلفة
معقولة؛

- التخفيف من حدة الأزمات أظهرت التجارب الدولية أن عمق الأزمات
الاقتصادية يتأثر بدرجة الشفافية في الاقتصاد وبمدى الثقة في قنوات المساءلة
(سايح بوزيد، 2012).

- وتأسيسا لما سبق يتضح أن غياب الشفافية وتكريس الضبابية في العمل
الإداري هي إحدى أهم الأسباب التي تؤدي لظهور الفساد وإستشرائه في المجتمع،
و العلاقة ما بين الفساد والشفافية هي علاقة عكسية فكلما زاد الفساد قلت
الشفافية وكلما زادت الشفافية في العمل الإداري قل الفساد (يسرى الحسنات،
2013).

2.3 - مؤشر قياس تواجد الشفافية في القطاع العام (مؤشر مدركات
الفساد): أصدرت مجموعة البحوث العالمية الخاصة بمنظمة الشفافية الدولية
مؤشر مدركات الفساد وصدر لأول مرة في العام 1995 ويرمز له اختصاراً
بالرمز(CPI)، ويصدر سنوياً، وهو المؤشر الذي يقيّم الدول ويرتّبها وفقاً لدرجة
وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين فيها بناءً على إدراك رجال الأعمال
والمحللين والسياسيين ومنهم المتخصصون والخبراء من الدولة نفسها التي يتم
تقييمها من المقيمين فيها أو من غير المقيمين (غزوان رفيق عويد ، 2012)،

ويركز هذا المؤشر على الفساد في القطاع العام (المعهد العربي للتخطيط، 2014)، حيث يقيس الآراء المختلفة في دولة ما حول مدى إستغلال السلطة العامة في تحقيق مكاسب شخصية، وثقة المواطنين في الموظفين الحكوميين والسياسيين، بالإضافة إلى مدى إنتشار أشكال الفساد الصغير والكبير خاصة في الأحزاب السياسية، والإعلام، والهيكل الإدارية، والمجالس النيابية، والقضاء، ويعبر عن مدى توفر الشفافية وآليات المساءلة والمحاسبة (ياسمين خضري، 2014).

كما أن الفكرة من أن هذا المؤشر يقيس إدراك الفساد وليس الفساد نفسه قد أتت أساسا من صعوبة قياس المستويات المطلقة للفساد لأنه عمل يتم في الخفاء ومن مصلحة من يقوم به إخفاؤه كذلك فهو يقيس المستويات المدركة لفساد القطاع العام فقط، حيث يصنف الدول على أساس لأي مدى يدرك قطاعها العام على أنه فاسد إن رتبة دولة ما تشير إلى المستوى المدرك لفساد القطاع العام. (عبد الله أويان، رولى ديك ، 2018).

4. - الإستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته :

لقد حضي موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر بكثير من الإهتمام منذ بداية الفكر الإقتصادي الكلاسيكي، حيث تناولته عديد الأدبيات الاقتصادية ومازال الإهتمام به مستمر نتيجة إرتباطه بمستجدات البيئة الإقتصادية العالمية وما يحدث فيها.

1.4. - تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: الاستثمار الأجنبي حسب صندوق النقد الدولي يعبر عن ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس كيان مقيم في اقتصاد ما إلى الحصول على مصلحة دائمة في مؤسسه مقيم في إقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر المؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيره من النفوذ في إدارة المؤسسة. (عبد المجيد قدي ، 2003).

2.4. - محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: يمكن تقسيم هذه

المحددات كما يلي:

1.2.4. - المحددات المرتبطة بالإطار الإقتصادي: وذلك من خلال فتح

أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد

الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في التجارة الدولية (بيوض محمد العيد، 2011).

2.2.4. - المحددات المرتبطة بالإطار المؤسسي والقانوني: والمتمثلة في المزايا والإعفاءات الجمركية والضريبية والإستقرار السياسي التي تشجع المستثمر الأجنبي (سليمان حاج عزام، 2007)، حيث كلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية كلما ساهم ذلك في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح (جابر سطحي، 2018).

3.2.4. - المحددات المرتبطة بتوفير بنية تحتية مناسبة للاستثمار: إن توفير بنية تحتية مناسبة مثل الطرق، الموانئ، المطارات... الخ، تعتبر محدد هام في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة (نذير عليان منور أوسرير، 2005).

4.2.4. - المحددات المرتبطة بسهولة ممارسة الأعمال: إن بيئة الأعمال لها تأثير هام على قرار الاستثمار ومن أهم المعايير التي من خلالها تقيم سهولة ممارسة الأعمال، الموارد البشرية ومستوى تكلفتها ونتاجيتها في العمل، وفعالية النظام الجبائي حيث أن للضرائب تأثير على تنقل الاستثمارات (بن قويدر حياة، غويني العربي، 2019).

3.4. - واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول عينة الدراسة

تسعى إقتصاديات الدول النامية إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للنهوض باقتصادها والتخلص من مشاكلها لذلك سنحاول إعطاء نظرة عامة على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي لمجموعة من الدول عينة الدراسة.

جدول 1. تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول عينة الدراسة
بالمليون دولار، 2012- 2018

الدول السنوات	الإمارات	السعودية	تونس	تركيا	الجزائر	مصر	المجموع
2012	.5532	.6551	.4503	.5721	.7170	.0011	,95110
2013	.5032	.1871	.2882	.4261	.8060	.4521	,6659
2014	.7462	.0591	.15132	.4271	.7020	.5091	,5969
2015	.3872	.2441	.2492	.2412	-0.324	.0812	,8809
2016	.6902	.1551	.4891	.6151	.0231	.4352	,40710
2017	.7062	.2060	.0292	.3551	.7160	.1473	,16210
2018	.5072	.5420	.4802	.7011	.8330	.7092	,77510

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات البنك الدولي متاح على الرابط:

(<https://databank.albankaldawli.org/home.aspx>, 2018)

من خلال الجدول 1 أعلاه المبين لتطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة من (2012 إلى 2018) يتضح بأن الإتجاه العام لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد كان في تناقص بداية من سنة 2013 و 2014، لتنتعش الإستثمارات بشكل طفيف بعدها في سنة 2014 حتى سنة 2016، ويمكن إرجاع سبب تراجع الاستثمار الأجنبي خلال هذه السنوات، إلى إستمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية التي بدأت في سنة 2009 وعصفت بمختلف إقتصاديات الدول الكبرى ما نتج عنه مشاكل مالية للشركات المتعددة الجنسيات ما دفع بها إلى تخفيض حجم إستثماراتها في مختلف الدول النامية ومن خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أيضا تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال عام 2014، نتيجة تأثرها بتراجع أداء الإقتصاد العالمي إضافة إلى التطورات المحلية التي شهدتها هذه الدول، حيث بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد متوافر لديها بيانات)

حوالي 9.59 مليون دولار أمريكي خلال عام 2014 مسجلة نسبة تراجع قدرها 0.3% مقارنة بعام 2013 على مستوى هذه الدول، حيث تصدرت الإمارات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2014 بنسبة 25.33% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تلتها تونس بنسبة بلغت 22.59%، ثم مصر وتركيا ثم تليها السعودية وتأتي الجزائر في المرتبة الأخيرة، وواصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعها بنسب طفيفة حيث تراجع من 10.40 مليون دولار عام 2016 إلى 10.16 مليون دولار عام 2017.

كما نلاحظ أيضا تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من هذه الدول، حيث نجد أن أكثر من 47.8% كنسبة من حجم الاستثمار الأجنبي المباشرة متمركز في دولتين بقوة هما على التوالي دولة الإمارات العربية ودولة تونس والباقي و المتمثل في نسبة 52.2% موزعة بين دولة مصر و السعودية و تركيا و الجزائر.

5. -الدراسة القياسية لأثار الشفافية في القطاع العام على جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر

من أجل تحديد العلاقة قمنا بتحليل بيانات مؤشرات الشفافية في القطاع العام ومؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال معالجة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Penal Data)، باستخدام برنامج EViews10، لعينة من الدول النامية المتمثلة في: (دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة السعودية، دولة تونس، دولة مصر، دولة الجزائر، دولة تركيا).

1.5. -متغيرات الدراسة : تحاول هذه الدراسة تفسير العلاقة بين الشفافية في القطاع العام (DT)، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة من الدول النامية (I).

لقد تم الحصول على البيانات المتعلقة بمؤشر الشفافية (CPI) من منظمة الشفافية الدولية (Transparency international, 2018)، أما فيما يتعلق بمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر، فتم الحصول على البيانات المتعلقة به من قاعدة البيانات التي ينشرها البنك الدولي على (databank.albankaldawli, 2018)، أما فيما يتعلق بفترة الدراسة المعتمدة فكانت خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 - 2018.

2.5. - دراسة الاستقرارية لبيانات البائل: بهدف الكشف عن خواص السلسلة الزمنية للمتغيرات المدروسة لنموذج البائل سنقوم باختبار كل متغير على حدى بالإعتماد على مجموعة من الإختبارات الأكثر إستخداما وشيوعا والمتمثلة في (LLC. IPS. ADF) بحيث تكون الفرضية الصفرية هي إحتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر ويتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو بالرفض بملاحظة قيمة الاحتمالية « Probability » كما يلي:

جدول 2. نتائج إختبارات LLS و IPS و ADF للمتغير التابع والمستقل

المتغير	نوع الاختبار	عند المستوى Level I(0)	عند المستوى Level I(1)
I	LLC	-2.78682 (0.0027)	/
	IPS	-2.84669 (0.0022)	/
	ADF	.059628 (0.0054)	/
T	LLC	.518510 (0.6980)	-8.16626 (0.0000)
	IPS	.843521 (0.7674)	-5.44559 (0.0000)
	ADF	.841502 (0.9966)	.309848 (0.0000)

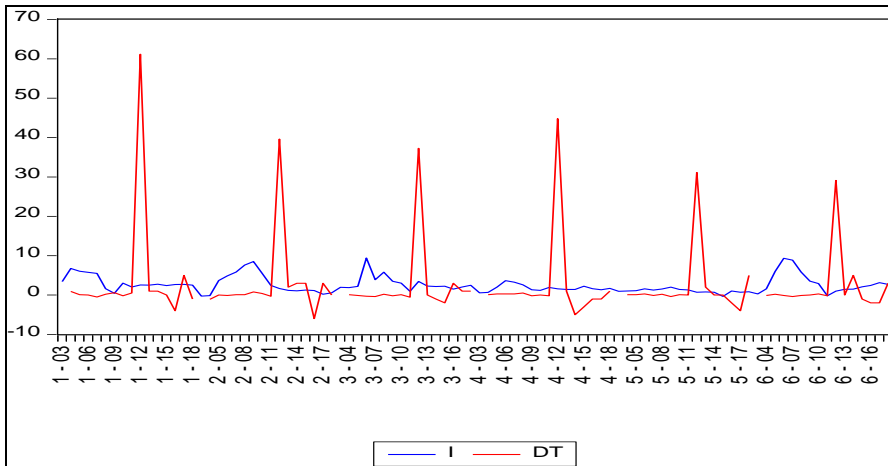
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد مخرجات برنامج EViews10

نلاحظ من الجدول 2 أن جميع الإختبارات (LLC. IPS. ADF) تتوافق فيما بينها وتشير على أن قيمة الإحتمال المرافق للإحصائية المحسوبة (t_{cal}) لمعامل الإتجاه العام للسلسلة (I) أقل من 0.05، وهذا يعني أن القيمة المحسوبة للإحصائية (t_{cal}) للإختبارات الثلاثة أقل من القيمة الجدولية (t_{tab})، مما

يتوجب رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والدالة على عدم وجود جذور الوحدة وبالتالي السلسلة (I) مستقرة في المستوى.

كما نلاحظ أن السلسلة (T) غير مستقرة في المستوى لأن جميع الاختبارات تشير على أن قيمة الاحتمال المرافق للإحصائية المحسوبة (tcal) لمعامل الاتجاه العام للسلسلة (T) أكبر من 0.05، وبعد أخذ الفرق الأول أصبحت السلسلة (T) مستقرة وذلك لأن جميع الاختبارات تشير على أن قيمة الاحتمال المرافق للإحصائية المحسوبة (tcal) لمعامل الاتجاه العام للسلسلة (T) أقل من 0.05 مما يتوجب رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والدالة على عدم وجود جذور الوحدة في المستوى الأول وبالتالي السلسلة (T) مستقرة في المستوى الأول، والشكل رقم (01) يمثل التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة المتمثلة في السلسلة (I) والسلسلة (DT).

شكل 1. تمثيل السلسلة (I) والسلسلة (DT)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد مخرجات برنامج Eviews10

3.5. - اختبار السببية: لدراسة العلاقة السببية بين الشفافية في القطاع العام والأستثمار الأجنبي المباشر سنقوم باستخدام اختبار (Granger tests) لتحديد اتجاه تأثير العلاقات السببية، حيث أن H_0 : لا توجد علاقة سببية بين متغيرات الدراسة، و H_1 : توجد علاقة سببية بين متغيرات الدراسة، وعليه جاءت نتائج الإختبار على النحو التالي:

جدول 3. نتائج إختبار فترات التأخر لنموذج (VAR)

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests			
Date: 12/23/19 Time: 17:07			
Sample: 2003 2018			
Included observations: 84			
Dependent variable: I			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DT	0.488441	1	0.0484
All	0.488441	1	0.0484
Dependent variable: DT			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
I	1.767608	1	0.1837
All	1.767608	1	0.1837

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول 3 نلاحظ أنه في الإختبار الأول للإحتمال الموافق لإحصائية فيشر (F) أصغر من 0.05 ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أنه توجد علاقة سببية حسب مفهوم (Granger) بين الشفافية في القطاع العام (DT) نحو الاستثمار الأجنبي المباشر (I) بمعنى أن التغير في الشفافية يؤدي إلى التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر، أما في الإختبار الثاني فإننا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، أي لا يوجد علاقة سببية بين الإستثمار الأجنبي المباشر (I) نحو الشفافية في القطاع العام (DT) لأن الاحتمال الموافق لإحصائية فيشر (F) أكبر من 0.05 وعليه يمكن القول أن هنالك علاقة سببية في إتجاه واحد.

4.5 - تحديد درجة التأخر المثلى: لتقدير نموذج (VAR) ينبغي علينا تحديد عدد درجات التأخر لتحديد طول فترة الإبطاء المثلى ، وذلك من خلال الإستعانة بإختبار (VAR lag order selection criteria)، وبعد تحليل البيانات في برنامج (Eviews10) كانت النتائج كما يلي:

جدول 4. نتائج إختبار فترات التأخر لنموذج (VAR)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-339.9082	NA	305.2690	11.39694	11.46675	11.42425
1	-314.2861	48.68206*	148.5046*	10.67620*	10.88564*	10.75812*
2	-311.6278	4.873509	155.3916	10.72093	11.06998	10.85746
3	-310.3435	2.268968	170.3458	10.81145	11.30013	11.00260
4	-308.6933	2.805277	184.6728	10.88978	11.51808	11.13554
5	-303.4288	8.598780	177.7286	10.84763	11.61555	11.14800

* indicates lag order selected by the criterion

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10 جميع المعايير (LR, FPE, AIC, SC, HQ) توافقت أن زمن الإبطاء الأمثل الذي يعطي أقل قيم لمعياري (Schwarz & Akaike) لنموذج (VAR) هو الدرجة الأولى (t-1).

5.5 - تقدير نموذج (VAR): سيتم تقدير النموذج (VAR)، بدرجة تأخر واحدة (t-1)، بعد تحليل البيانات في برنامج (Eviews10) كانت نتائج التقدير كالتالي:

جدول 5. تقدير نموذج (VAR)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.663082	0.078169	8.482708	0.0000
C(2)	0.010915	0.015618	0.698885	0.4856
C(3)	0.927637	0.277765	3.339642	0.0010
C(4)	0.732685	0.551092	1.329514	0.1855
C(5)	-0.065885	0.110109	-0.598363	0.5504
C(6)	5.134727	1.958255	2.622093	0.0096
Determinant residual covariance		273.8184		
Equation: I = C(1)*I(-1) + C(2)*DT(-1) + C(3)				
Observations: 84				
R-squared	0.525936	Mean dependent var	1.796313	
Adjusted R-squared	0.387185	S.D. dependent var	1.006342	
S.E. of regression	1.787790	Sum squared resid	25.4451	
Durbin-Watson stat	2.044504			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10 على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن صياغة النموذج متجه شعاع الانحدار الذاتي كما يلي:

$$I = 0.663.I(-1) + 0.010.DT(-1) + 0.927 + \hat{\varepsilon}_t$$

$$R^2 = 0.525 \quad , \quad \bar{R}^2 = 0.387 \quad , \quad N = 84$$

تشير نتائج تقدير (VAR) أن هناك علاقة طردية بين الإستثمار الأجنبي المباشر الخاص بالفترة (t-1) و (t) بحيث إذا ارتفعت الأولى بمقدار وحدة واحدة فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع الإستثمار الأجنبي المباشر للفترة (t-1) بنسبة 66.3 % كما نلاحظ وجود علاقة طردية بين الإستثمار الأجنبي المباشر للفترة (t-1) والشفافية في القطاع العام في الفترة (t-1)، حيث إذا ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار وحدة واحدة فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع الشفافية في القطاع العام بنسبة 1% كما نلاحظ أن الحد الثابت موجب.

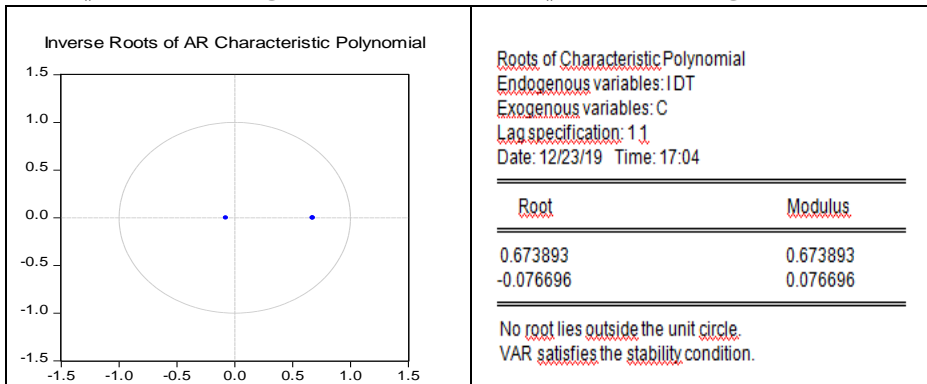
أما من الناحية الإحصائية ومن خلال إختبار ستودنت نجد أن المعنوية الجزئية للنموذج محققة لمعاملات الإستثمار الأجنبي والثابت فقط، أما معلمة الشفافية فهي غير معنوية عند مستوى 5% في حين قدر معامل التحديد بـ: 0.387 والذي يدل أن 38.7% من التغيرات التي تحدث على الإستثمار الأجنبي المباشر مفسرة من قبل تحقيق وتجسيد الشفافية في القطاع

العام، وهي نسبة مقبولة مقارنة بالعوامل الاقتصادية والتشريعية التي تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر.

6.5. - إختبار جودة النموذج: من إختبار جودة النموذج سنقوم بعدة إختبارات إضافية كما يلي:

1.6.5. - إختبار استقرار النموذج: من أجل إختبار إستقرارية النموذج (VAR) نقوم بإختبار بالجذور العكسية بإستعمال (Inverse Roots) بحيث H_0 تعني أن النموذج مستقر إذا كانت جميع الجذور أقل من الواحد وتقع داخل دائرة الوحدة و H_1 : تعني أن النموذج غير مستقر إذا كانت جميع الجذور أكبر من الواحد ولا تقع داخل دائرة الوحدة، وبعد تحليل البيانات في برنامج (Eviews10) كانت نتائج الإختبار كما يلي:

جدول 6. نتائج إختبار إستقرارية
شكل 2. نتائج إختبار إستقرارية
نموذج شعاع الإنحدار الذاتي
نموذج شعاع الإنحدار الذاتي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ أن كل الجذور أقل من الواحد وتقع جميعها داخل دائرة الوحدة وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة وهذا يعني أن نموذج (VAR) المقدر هو نموذج مستقر.

2.6.5. - إختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء: من أجل إختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء نستعمل إختبار مضاعف لاغرانج المتعدد (LM)، حيث H_0 : تعني عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء في النموذج المقدر (VAR)، و H_1 : تعني وجود الارتباط الذاتي للأخطاء في النموذج المقدر (VAR) والجدول

التالي يوضح نتائج هذا الإختبار من أجل درجات مختلفة من الارتباط بين أخطاء النموذج.

جدول 7. إختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

VAR Residual Serial Correlation LM Tests						
Date: 01/02/20 Time: 14:38						
Sample: 2003 2018						
Included observations: 84						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	6.133595	4	0.1894	1.553785	(4, 156.0)	0.1894
2	4.155411	4	0.3854	1.046018	(4, 156.0)	0.3854

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من نتائج الجدول نلاحظ أنه لا يوجد ارتباط ذاتي لبواقي نموذج (VAR) من الدرجة الأولى والثانية، لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية إختبار (LM) كلها أكبر من 0.05، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة ونقول أن النموذج المقدر لا يوجد فيه ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

7.5 - الدراسة الديناميكية لنموذج شعاع الانحدار الذاتي: إن الدراسة الديناميكية للنموذج تمكنا من معرفة تقلبات النظام الديناميكي المدروس من خلال قياس أثر الصدمات الهيكلية على القيم الحالية والمستقبلية لتغيرات النظام المدروس، والتي تظهرها حدود الخطأ العشوائي (البواقي).

1.7.5 - تحليل الصدمات الهيكلية: يقصد بالصدمات الهيكلية تقلبات النظام الديناميكي المدروس والتي تظهرها حدود الخطأ العشوائي (البواقي)، الناتجة عن المتجهات ذات الانحدار الذاتي (VAR) القانونية، بعد تحليل المعطيات في (Eviews 10) كانت النتائج التالية:

جدول 8. آثار الصدمات الهيكلية

↓ (DT) على (I)

جدول 9. آثار الصدمات الهيكلية

↓ (I) على (DT)

Period	DT	I	Period	DT	I
1	10.99932 (0.84862)	0.000000 (0.00000)	1	-0.012999 (0.17023)	1.560126 (0.12037)
2	-0.715166 (1.21816)	-1.143080 (0.86428)	2	-0.128681 (0.20572)	1.034492 (0.14575)
3	0.141401 (0.23074)	-0.682644 (0.52862)	3	-0.077520 (0.12851)	0.698430 (0.17022)
4	0.047481 (0.09792)	-0.466753 (0.37799)	4	-0.052945 (0.08864)	0.470568 (0.16688)
5	0.035664 (0.06542)	-0.314026 (0.27098)	5	-0.035625 (0.06076)	0.317120 (0.14829)
6	0.023752 (0.04486)	-0.211659 (0.19619)	6	-0.024012 (0.04186)	0.213704 (0.12426)
7	0.016028 (0.03087)	-0.142633 (0.14266)	7	-0.016181 (0.02893)	0.144014 (0.10021)
8	0.010800 (0.02130)	-0.096119 (0.10389)	8	-0.010904 (0.02005)	0.097050 (0.07865)
9	0.007278 (0.01473)	-0.064774 (0.07561)	9	-0.007348 (0.01392)	0.065401 (0.06051)
10	0.004905 (0.01020)	-0.043651 (0.05493)	10	-0.004952 (0.00969)	0.044073 (0.04584)

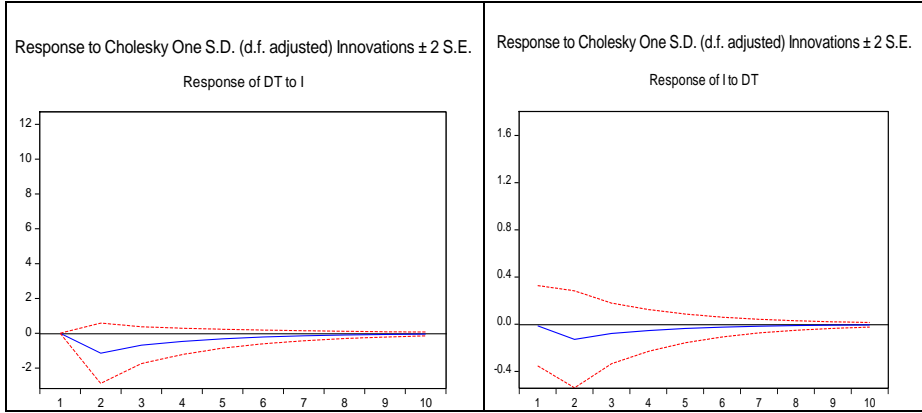
Cholesky Ordering: DT I
Standard Errors: Analytic

Cholesky Ordering: DT I
Standard Errors: Analytic

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

- آثار صدمة الشفافية (DT): من خلال إختبارات برنامج Eviews10 بينت الدوال أن إستجابة معدل الإستثمار الأجنبي لصددمات الشفافية في القطاع العام له آثار إيجابية في المدى القصير والمتوسط وحتى الطويل، حيث أنه عند إحداث صدمة على المتغير الشفافية (DT) في الفترة (t=1) بمقدار - 0.0.1 % فإن هذا أدى إلى إحداث أثر في المتغير (I) بمقدار 1.56% وعند إحداث صدمة أخرى في الشفافية (DT) في الفترة (t=1) بمقدار - 0.12% في الفترة (t=2) أدى إلى إحداث انخفاض في المتغير (I) ب 1.03% وهي نفس الملاحظة المسجلة في الفترات الأخرى حيث أدت إرتفاع قيمة الصدمات العشوائية السالبة في المتغير المستقل إلى إحداث آثار سالبة على طول فترة الاستجابة، كما نلاحظ تناقصا سريعا في خلال فترة الاستجابة للاستثمار الأجنبي عندما يتناقص متغير الشفافية في القطاع العام والشكل (3) يبين ذلك .
- آثار صدمة الاستثمار (I): من خلال إختبارات برنامج Eviews10 بينت الدوال أن إستجابة الشفافية (DT) لصددمات الإستثمار الأجنبي (I) له آثار إيجابية وسالبة على طول فترة الإستجابة والشكل رقم (3) يبين ذلك.
- شكل 3. استجابة (I) و (DG) للصددمات الهيكلية بمقدار انحراف معياري

واحد



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

- إختبار تحليل تباين الخطأ: بعد إجراء الدراسة المتعلقة بدوال الإستجابة سنقوم بتحليل تباين الخطأ والتنبؤ وذلك من خلال التعبير عن التباين الكلي ذو أفق $h (>110)$ بدلالة نسبة مؤوية تبين مساهمة تباين كل متغيرة من النموذج في التباين الكلي حيث بعد إدخال المعطيات في برنامج Eviews 10 كانت النتائج التالية :

جدول 10 . جدول اختبار تحليل تباين الخطأ

Period	Variance Decomposition of I:		
	S.E.	DT	I
1	1.560180	0.006942	99.99306
2	1.876404	0.475097	99.52490
3	2.003673	0.566341	99.43366
4	2.058870	0.602512	99.39749
5	2.083454	0.617615	99.38239
6	2.094523	0.624247	99.37575
7	2.099530	0.627212	99.37279
8	2.101800	0.628550	99.37145
9	2.102830	0.629155	99.37084
10	2.103298	0.629430	99.37057

Cholesky Ordering: DT I

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال قراءتنا للجدول المتعلق بمدى إسهامات متغير الشفافية (DT) في تفسير تجزئة التباين في متغير الاستثمار (I) نلاحظ أنه في المدى القصير (السنة الأولى) نجد أن 99.99% من تباين خطأ التنبؤ لمعدل الاستثمار الأجنبي المباشر يرجع إلى صدماته الخاصة في حين لا يساهم تأثير الشفافية في التأثير على الاستثمار الأجنبي إلا بنسبة 0.006%، أما في السنة الثانية نجد أن 99.52% من تباين خطأ التنبؤ لمعدل الاستثمار الأجنبي المباشر يرجع أيضا إلى صدماته الخاصة و 0.47% ترجع إلى متغير الشفافية وترتفع هذه النسبة في المدى القصير إلى 0.6% (السنة الرابعة).

كما نلاحظ أن نسبة تباين خطأ التنبؤ على طول فترة الإستجابة في المدى المتوسط والطويل لمعدل الاستثمار الأجنبي المباشر ترجع إلى صدماته الخاصة حيث إستقرت عند نسبة 99.37%، في حين مقدار مساهمة أثر الشفافية في القطاع العام على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة توقفت عند النسبة 0.62%.

من خلال نتائج تجزئة التباين يمكن القول أن تأثير الشفافية في القطاع العام على تحسين بيئة جذب الاستثمار الأجنبي يكون في المدى القصير والمتوسط في البلدان النامية المضيفة أما في المدى الطويل لاحظنا عدم إستجابة الإستثمار الأجنبي لذلك.

6. - خاتمة:

توصلت الدراسة إلى نفي الفرضية الصفريية وقبول وإثبات الفرضية البديلة حيث أثبتت الدراسة القياسية أن حدوث صدمات إيجابية للشفافية في القطاع العام لها دور إيجابي في دعم الاستثمار الأجنبي، خاصة في المدى القصير والمتوسط فزيادة الشفافية القطاع العام بنسبة 1% تؤدي إلى رفع معدل الاستثمار الأجنبي بنسبة 0.01%، وهو ما يظهر إختبار السببية للفرانجر، وتحليل نسب تحليل التباين ودوال الاستجابة، وعليه من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات كمايلي:

- 1.6. - النتائج : من خلال نص الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:
 - إن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر يتحقق ذلك من خلال تحسين مستوى الشفافية وإقامة آليات المسائلة لمكافحة مختلف مظاهر الفساد، بالإضافة إلى زيادة تحسين الخدمة العمومية؛
 - مؤشرات الشفافية في الدول النامية منخفض وهو دون المستوى، الأمر الذي يزيد من فجوة تنافسية جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي بالمقارنة بالمجموعات الدولية الأخرى؛
 - أثبتت إختبار السببية للفرانجر أن هناك سببية أحادية الإتجاه من الشفافية في القطاع العام نحو الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث نجد أن الشفافية في القطاع العام تلعب دور هام في تحسين البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي؛
 - أثبتت نتائج الدراسة القياسية فيما يخص العلاقة بين الشفافية في القطاع العام والاستثمار الأجنبي المباشر أن هناك علاقة ايجابية ، وذلك من خلال الأثر الايجابي لدوال الاستجابة الدفعية ومعامل الإرتباط الذي قدر ب: 52.5% ؛
 - أثبتت نتائج تحليل خطأ التنبؤ لمتغير معدل الاستثمار الأجنبي ضعف الدور الذي تلعبه الشفافية في القطاع العام في تأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي، إذ وصلت أعلى نسبة إلى 0.629%، لكن بالنظر إلى حجم العوامل

المترابطة والمتداخلة التي يتأثر بها الإستثمار الأجنبي المباشر، تعتبر هذه النسبة مهمة في تحسين البيئة الجاذبة للإستثمار الأجنبي .

2.6 - التوصيات: على سياق النتائج المتوصل إليها سنقدم مجموعة من

التوصيات أهمها:

- ضرورة رفع مستوى شفافية القطاع العام بالتعاون مع الهيئات الدولية لدعم هيئاتها الوطنية في مجال تحسين الشفافية وإستحداث آليات لمكافحة الفساد من أجل رفع جاذبية الاستثمار؛

- ضرورة توفير بيئة أعمال ملائمة ومناسبة من خلال وضع سياسة شاملة تراعي المتطلبات التنموية للدول النامية واهتمامات المستثمر الأجنبي؛

- العمل على شفافية القطاع العمومي بعيدا عن مختلف مظاهر الفساد وذلك وفق نهج عمومي فاعل وكفاء لإدارة الهيئات الحكومية بهدف دعم ثقة المستثمرين الأجانب؛

- إنشاء المكاتب الاستشارية و هيئات البحوث و الدراسات، لأنها تعد من المحفزات المهمة للاستثمار، إذ تعمل على تقديم المعلومات الدقيقة و الشاملة حول اقتصاد الدولة وكافة الفرص الاستثمارية المتاحة للمستثمرين؛

- ضرورة تحسين كفاءة البنية التحتية، لأنها تشكل وسيلة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إقامة مشاريع شراكة فاعلة بين الشركات المحلية و الأجنبية.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. بن قويد حياة غويني العربي(2019)، أثر المناخ الاستثماري في الجزائر على جذب الاستثمارات في القطاعات الخدمية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد9، عدد 3، ص: 183؛
2. بيوض محمد العيد(2011)، تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير،جامعة سطيف، الجزائر، ص: 42؛
3. جابر سطحي(2017- 2018)، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرى، (دراسة حالة مؤسسة موبليس جازي وأوريديو)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص: 06؛
4. حيمر فتيحة(2017)، الشفافية كآلية للحد من الفساد، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 14، عدد 24، ص: 27؛
5. سايح بوزيد(2012)، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، المجلد 10، عدد 10، ص: 59؛
6. سليمان حاج عزام(2016)، التلازم بين الاستثمار الناجح ومبادئ الشفافية والديمقراطية، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 2، عدد 03، ص: 104؛
7. سوليفان جون (ب ت)، البوصلة الأخلاقية للشركات وأدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ الأعمال وآداب المهنة وحوكمة الشركات، ص: 06، متاح على الرابط : <http://documents.worldbank.org>(Consulted on: 02/08/2019)
8. عبد الله أويان و رولى ديك(2018)، دور الإفصاح غير المالي عن تنمية الموارد البشرية في مكافحة الفساد، مجلة جامعة تشرين لمبحوث والدراسات العلمية، المجلد 40، عدد 2، ص: 16؛
9. عبد المجيد قدي(2003)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (307 صفحة)، ص: 251؛
10. الغزالي صلاح محمد(2010)، الجهود العربية والدولية في مكافحة الفساد، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، ص: 03؛
11. غزوان رفيق عويد(2012)، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية مع الإشارة إلى حالة العراق، عدد 9، ص: 182؛
12. فاطمة الزهراء خبازي(2014)، اثر ممارسات الافصاح على الاحتياطات الاجنبية على شفافية السياسات النقدية والمالية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، عدد 11، ص: 315؛

13. فوزية برسولي، و محمد جوير(2018)، الشفافية والإفصاح كآليتين لمكافحة الفساد الإداري والمالي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 1، عدد 2، ص: 163.164؛
14. محمود أسيل هادي(2008)، أسس الشفافية الإدارية وعلاقتها بمكافحة الفساد الإداري، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 71، عدد 1، ص: 77؛
15. المعهد العربي للتخطيط (2014)، مؤشرات قياس الفساد الإداري، ص: 05. متاح على الرابط :
<http://www.arab-api.org/ar/publication/course.aspx?key=47> (Consulted on: 19/08/2019)
16. نذير عليان منور أوسرير(2005)، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 2، عدد 2، ص: 117؛
17. وزارة الصناعة (2014)، خلية الحوكمة الرشيدة مدونة سلوك وأخلاقيات العون العمومي، ص: 03. متاح على الرابط:
<http://www.tunisieindustrie.nat.tn/fr/download/code-ethique.pdf>(Consulted on: 29/08/2019)
18. ياسمين خضري(2014)، الموقع الحالي لمصر علي خريطة المؤشرات الدولية والمحلية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، مركز العقد الاجتماعي، مصر، ص: 05؛
19. يامة إبراهيم، و عوماري عائشة(2018)، أثر معوقات تطبيق الإصلاح الإداري في القضاء على الفساد دراسة حالة عينة من المؤسسات العمومية بولاية أدرار، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، عدد 6، ص: 38؛
20. يسرى الحسنات(2012- 2013)، واقع متطلبات الشفافية الإدارية لدى تنظيمات المجتمع المدني ودور الجهات ذات العلاقة في تعزيزها، مذكرة مقدمة لنيل الدبلوم المتخصص في إدارة منظمات المجتمع المدني غير منشورة، غزة، فلسطين، ص: 11، 15.

المراجع باللغة الأجنبية :

21. albankaldawli (2018), databank.albankaldawli, <https://databank.albankaldawli.org/home.aspx>(Consulted on: 10/09/2019);
22. internationalTransparency (2018), Transparency international: <https://www.transparency.org/research/cpi/cpi>(Consulted on: 09/09/2019)
23. Ch.Abdul Rehman,Muhammad Ilyas, Hassan Mobeen Alam , Muhammad Akram (2011),the impact of infrastructure on foreign direct investement the case of pakistan, international journal of business and management V6:, n°5:p.1;
24. Seyoun Belay, Terrell G. Manyak (2009),the impact of public and priate sector transparency on foreign direct investment in developing countrie: <http://www.researchgate.net/publication/242020411>(Consulted on: 25/08/2019);
25. Zdenek Drbek,Warren Payne (2002),the impact of transparency on foreign direct investment, journal of economic integration ,V17:, n°04:,p8;
26. John Hongxin Zhao, Seung Kim, Jianjun Du(2003),the impact of corruption an transparency on foreign investment : an ampiracle analysis, managemet international review,V43:, n° 1,p60.